الأمم المتحدة S/PV.6045

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٤٥**

الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سانادر	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد خه يافي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميليباند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-65211 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

الإعراب عن الترحيب بالوزراء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، في بداية الجلسة، أن أنوه وأرحب في قاعة المجلس بوجود وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، معالي السيدة كوندوليزا رايس؛ ووزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد سيرغي لافروف؛ ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي الرايت أونرابل السيد ديفيد ميليباند، العضو في البرلمان؛ ونائب وزير خارجية الصين، معالي السيد خو يافي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/787، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

تعقد هذه الجلسة في نهاية عام حافل بالأحداث، ويتسم بحصول عدد من التطورات المشجعة في الشرق الأوسط. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، شهدنا تطور عملية شاملة ومباشرة ومثمرة للمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في الإطار الذي حدد العام الماضي في أنابوليس.

علينا أن نعترف بأن هناك زخماً سياسيا لهذه العملية، يعطينا أسباباً تبعث لدينا الأمل. وأمام مجلس الأمن اليوم فرصة للإقرار بهذه الإنجازات، والتعبير عن تقديره وتشجيعه للجهود العازمة التي تبذلها الأطراف، ودعمه لمواصلة العملية وتحقيق أهداف أنابوليس. وإنني لعلى ثقة بأن المجلس على وشك توجيه تلك الرسالة.

وأود أن أؤكد مجدداً الاعتقاد بأن العملية الجارية تتيح لنا أفضل فرصة لتحقيق السلام. فقد حرّكت الأطراف زخماً لا يمكننا أن نخسره؛ وهي تستحق الدعم الكامل من مجلس الأمن في مسيرتها تلك. ولدينا هدف مشترك وواضح: ترجمة رؤية الدولتين إلى حقيقة واقعة، فلسطين ديمقراطية ومسالمة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ديمقراطية وآمنة، وتعزيز الزخم نحو سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن هذه الجلسة بالغة الأهمية لقضية السلام في الشرق الأوسط، وللدور المحوري لمجلس الأمن من أجل تحقيقه. فعلى مدى ١٣ شهراً منذ مؤتمر أنابوليس، لا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون يواصلون التفاوض بشأن كل المسائل الجوهرية بين الجانبين.

وما انفكت السلطة الفلسطينية تتخذ تدابير حقيقية لتعزيز قدراتها الذاتية في الضفة الغربية، وتحسين الأمن والحياة الاقتصادية لمواطنيها، في إطار من الشراكة الإسرائيلية - الفلسطينية المتزايدة. وما فتئ المجتمع الدولي يكرّس جهوداً جديدة مع الطرفين لضمان تنفيذ التزامات خريطة الطريق على أرض الواقع.

كنّا نأمل أن نحتفل الآن بإبرام اتفاق سلام، وأن نتوجه نحو تنفيذه. لكننا جميعا نأسف لأن الأمر ليس

كذلك، ولأننا لا نزال نواجه العديد من العوائق، إلا أن هناك عملية جدية جارية. ويجب أن نضمن تحقيق الإنجاز الكامل لما بدأناه. ونحن نعرف ما يجب أن يكون عليه ذلك الإنجاز. فالاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ يجب أن ينتهي. وينبغي لجميع الشعوب في الشرق الأوسط أن تتمتع بالسلام والأمن الكامل. كما يجب أن يشهد الفلسطينيون قيام دولة فلسطين، إلى جانب إسرائيل، للتعايش معها في سلام وأمن، ويجب أن تتمكن إسرائيل والعالم العربي من العيش معا في سلام إقليمي شامل.

ومع حلول عام ٢٠٠٩، يجب أن نثبت استقرار الحالة على الأرض في الضفة الغربية وغزة، وأن نضمن تكثيف جميع مسارات العملية. كما يجب علينا جميعا – الإسرائيليين والفلسطينيين، وبلدان المنطقة، وجامعة الدول العربية برمتها، والمجموعة الرباعية، بما في ذلك الإدارة المقبلة للولايات المتحدة وهذا المجلس – أن نحافظ على وحدتنا ونضاعف جهودنا.

وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، فإنني ملتزم التزاماً عميقا وثابتا بهدف تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية، وآمل أن يتصرف المجلس اليوم لكي يضعنا بثبات وبشكل نهائي لا عودة عنه، على مسار السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط اليوم مختلفة جداً عمّا كانت عليه حين تولى الرئيس بوش الرئاسة في عام ٢٠٠١. ففي ذلك الحين، كانت جهود كامب ديفيد قد انهارت. وانغمس الإسرائيليون والفلسطينيون في دائرة عنف مفرَغة. وكان المفجرون الانتحاريون يقتلون الإسرائيليين الأبرياء في المقاهي والمطاعم وفي احتفالاتهم الدينية، تاركين بقية السكان يعيشون في رعب دائم. والتوغلات العسكرية الإسرائيلية تركت عشرات من الفلسطينيين قتلى وجرحى، وتركت المناطق المجاورة مدمّرة والاقتصاد في حالة كساد. وما من صورة تعكس تلك المرحلة اليائسة أفضل من حصار كنيسة المهد في بيت لحم.

لكنه، على الرغم من تلك المآسي، استمرت دائرة العنف. وفي كل مرة كان يلوح شعاع أمل يخترق الظلام، كان التعصب يطفئه. فقد بعثت الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٣ الأمل بأنه سيكون لدى الفلسطينيين في النهاية قيادة يستحقونها، لكنه تبيّن أن تلك الإصلاحات سطحية، وأن ذلك الأمل سراب. والانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وفك الاشتباك الإسرائيلي من غزة في وقت لاحق من تلك السنة، شكّلا فرصة أخرى للتقدم. لكن فوز حماس، الجماعة الإرهابية الملتزمة بتدمير إسرائيل، في انتخابات صيف عام ٢٠٠٦، ثم الحرب في لبنان قَضَيا على ذلك الأمل.

أخيرا، في عام ٢٠٠٧، بعد أن اغتصبت حماس السلطة في غزة، بات من الواضح للجميع أنه لم يعد هناك بديل لرؤية الرئيس بوش لدولة فلسطين ودولة إسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وعلى أساس هذه الدينامية الجديدة، عقد الرئيس بوش مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وهو أول مؤتمر رئيسي للسلام في الشرق الأوسط في غضون ١٦ عاماً، والوحيد من نوعه الذي ينعقد على أرض

الولايات المتحدة. وفي ذلك المؤتمر، جلس ممثلو أكثر من ٥٠ بلدا، بينها ١٤ دولة عربية، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير الخارجية ووزير الدفاع سعيا إلى مستقبل مختلف للمنطقة. ومنذ ذلك اليوم، أثبت المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون بشجاعة التزامهم بالسلام من خلال مفاوضات ثنائية مستمرة وموضوعية بشأن كل المسائل الجوهرية. وقد اتخذوا الخيار الاستراتيجي، كما قال الرئيس بوش: الانتصار على إيديولوجية الكراهية بإيديولوجية الأمل.

لم يتواصل دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لجهود الطرفين بالاستناد إلى أمل كاذب أو جهل بالتحديات، وإنما بحكم إيمان حقيقي بصدق التزام الطرفين، وبالتقدم الذي أحرزاه وما زالا يحرزانه، وبآفاق نجاحهما إذا واصلا السير في هذا الطريق. وللولايات المتحدة مصلحة وطنية في إبرام معاهدة نهائية، كما أنه من مصلحة إسرائيل على المدى البعيد تهيئة مجتمع يحمل أملاً أكبر للفلسطينيين. وقد تأخر كثيرا قيام دولة فلسطين، وينبغي أن تكون هناك نهاية للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

وأهم من ذلك كله، كما ذكّر أصدقاؤنا المصريون المجموعة الرباعية أمس، أن هذه عملية ثنائية، وأنه سيتعين على الطرفين إبرام اتفاق نهائي. لكن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لجهودهما، ويهيئ السياق السياسي الذي يمكن لمفاوضاتهما أن تزدهر في ظله.

وهذا سبب اجتماعنا هنا اليوم، لننظر في مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لرسم الطريق إلى الأمام. وهو يبني على عمل المجتمع الدولي من خلال المجموعة الرباعية، وأنا أحيّي زملائي من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي على عملهم سعيا إلى تحقيق السلام.

ويرسم مشروع القرار هذا خطوط المفاوضات، ويحدد دور المجتمع الدولي، الذي سيحول دون العودة إلى العنف وإلى يأس انتفاضة ثانية، حيث كان السلام حُلُماً بعيد المنال. إنه يشمل عدة عناصر.

أولاً، إنه يؤكد اللارجعة عن المفاوضات الثنائية، ويؤيد الجهود الشجاعة للطرفين. فاستراتيجية حافة الهاوية، ومحاولات اللحظة الأخيرة الدرامية لفرض سلام دائم لم تنجح في الماضي. وليس هناك بديل لعملية أنابوليس، والركود ليس خيارا.

لقد عرض الرئيس عباس ووزيرة الخارجية ليفني، في إحاطتيهما الإعلاميتين التاريخيتين للمجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رؤيتها، المشتركة لدولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وتعهّدا بمواصلة مفاوضاتهما، حتى في أوقات الانتقال السياسي. كما وصفا التفاهم الذي يحكم مفاوضاتهما وأكّدا الطابع الشامل لجهودهما، وهو بناء السلام، من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة على حد سواء.

لقد أحرزت عملية أنابوليس تقدما تحت قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني، ويجب المحافظة على أوجه التقدم هذه، والبناء على أساسها. فالالتزام بالمفاوضات ليس مجرد كلام. إنه التزام حقيقي بالحل القائم على دولتين، وبالأسس اللازمة للثقة بين الطرفين لجعل الحل حقيقة واقعة.

وكما أكدت المجموعة الرباعية البارحة، سيأتي السلام الدائم نتيجة الجهود التي تعزز بعضها بعضا على المسار السياسي وبناء المؤسسات من أجل إقامة دولة فلسطينية وتحسين الظروف في الميدان. ولا يستطيع أي من هذه المسارات النجاح بمعزل عن الآخر. وبينما تجري المفاوضات، يجب على إسرائيل والفلسطينيين كفالة تحسن

الحياة بالنسبة لملايين الفلسطينيين. وقد كانت المؤتمرات الدولية التي انعقدت في باريس وبيت لحم وبرلين حيوية في دعم تلك الجهود.

أصبحت الولايات المتحدة المانح الثنائي الأكبر بالنسبة للفلسطينيين. ونحن نواصل دعم السلطة الفلسطينية بتقديم مساعدة مباشرة للميزانية وتمويل المشاريع العالية الأثر وتعزيز الجهود للربط بين الأمن والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية.

ثانيا، يكرر مشروع القرار أهمية الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب خارطة الطريق. ولا ينبغي لأي طرف القيام بأي عمل يناقض التزامات خارطة الطريق أو يخل بمفاوضات الوضع النهائي. وآراء الولايات المتحدة واضحة جدا في ذلك الصدد، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان. وفي الوقت نفسه يترتب على السلطة الفلسطينية التزام مطلق بتفكيك هياكل الإرهاب في أراضيها وإصلاح خدماتها الأمنية وإنهاء التحريض.

لقد أحرز تقدم، ولكنه غير مكتمل. ولا بد من توفر الإرادة السياسية المستدامة والدعم الدولي. فالسلام والنمو الاقتصادي النابعان عن التعاون الأمني الإسرائيلي والفلسطيني في جنين وعن الدعم الدولي يتناقضان تماما مع المعاناة التي دمرت تلك المدينة عام ٢٠٠٣. وفي الأسابيع الأخيرة، تم نشر القوات الأمنية الفلسطينية في الخليل، وكان أداؤها جيدا في بيئة متقلبة.

ثالثا، يشدد مشروع القرار على أن السلام سيقوم على الاعتراف المتبادل والتحرر من العنف والإرهاب والحل القائم على أساس دولتين والاتفاقات والالتزامات السابقة. ويبرز الأهمية الدائمة لمبادئ المجموعة الرباعية، ويقنن دعم مجلس الأمن لتلك المبادئ الرئيسية. وخطر التطرف والإرهاب الذي تشكله حماس تهديد لعملية أنابوليس ولتحقيق آمال الفلسطينيين المشروعة. وهذا أمر من المهم ذكره.

رابعا، يشدد مشروع القرار على أن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي أن يتفق مع الجهود الرامية إلى إحلال سلام إقليمي. ومبادرة السلام العربية اقتراح تاريخي في ذلك الصدد. وبينما ينبغي للدول العربية أن تجري اتصالات مع إسرائيل، كذلك ينبغي لإسرائيل أن تكون على اتصال مع الدول العربية.

إن المفاوضات التي بدأت في أنابوليس والموصوفة في مشروع القرار تجعلني أثق بأن هدف بناء دولتين مستقلتين وديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ليس مجرد رؤية، ولكنه التزام على الطرفين وللمجتمع الدولي. ولا نستطيع إدارة عقارب الزمن إلى الوراء. بل ينبغي لنا المضي قدما من هذا المنطلق فحسب. وعلينا مواصلة السير على الدرب الذي تم اختياره. وسيؤدي هذا الدرب أخيرا بالإسرائيليين إلى السلام والأمن الذي لا يأتي إلا بالعيش جنبا إلى جنب في مصالحة مع فلسطين بصفتها جار ديمقراطي. وهذا الدرب المفضي قدما سيقدم أخيرا لشعب فلسطين الكرامة والإنسانية التي لا تأتي إلا من العيش في دولته الحرة وذات السيادة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضيف اليوم عنصرا توسطيا في مرحلة هامة من العمل المفصل الذي تم إنجازه خلال المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية منذ اجتماع العام الماضي في أنابوليس. لم تكن العملية سهلة، إذ أن عوامل كثيرة عقدتها بشكل كبير. ولكن حقيقة أن الأطراف بدأت تعالج القضايا الرئيسية بجدية خطوة حقيقية إلى الأمام. وعلينا كفالة ذلك الزخم نحو السلام والإبقاء عليه. ومن المهم أيضا كفالة استمرار المفاوضات بينما يتم البناء على ما تم إنجازه. وأعرب وسطاء

المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الذين شاركوا في اجتماع الأمس عن تلك الآراء نفسها، كما فعل ممثلو جامعة الدول العربية أثناء الاتصالات في نيويورك.

وأمامنا اليوم مهمة جسيمة، أي تعزيز مواصلة العملية السياسية وعدم العودة بها إلى الوراء من خلال قرار لمجلس الأمن وإعطاء ذلك النهج قوة القانون الدولي. واعتماد مشروع القرار المعروض علينا لن يضمن بالطبع تطور الحالة فقط في الاتجاه الصحيح. وسيعتمد الكثير على ما إذا كان من الممكن للإسرائيليين والفلسطينيين تطوير وتعزيز الشروط المسبقة اللازمة للمضي قدما بنجاح.

وإن أحكام مشروع القرار التي تطلب من الطرفين تنفيذ التزاماتها بالكامل بموجب خارطة الطريق تكتسي أهمية خاصة. وما يدور في خلدنا هنا أولا الحالة الأمنية بالطبع، وعدم السماح بالقيام بأية أنشطة إرهابية، وإنهاء أنشطة الاستيطان ورفع الحصار والقيود على الحركة.

ويشدد مشروع القرار أيضا على الحاجة الحيوية إلى تمكين مبادرة السلام العربية من العمل بفعالية. ومن المهم بشكل خاص في الظروف الحالية إعادة إرساء وحدة الأراضي والوحدة السياسية للإدارة الوطنية الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. وذلك جوهري من أجل تعزيز الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني وكفالة حيوية الترتيبات المستقبلية النهائية في إطار ذلك الحوار.

إن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يواجهان مشكلة شديدة التعقيد. وهي بالتأكيد تتطلب إرادة سياسية وشجاعة. وأعضاء المجموعة الرباعية الذين اجتمعوا في شرم الشيخ مع محمود عباس ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني أصبحوا على قناعة بأن المفاوضين قد تحلوا بتلك الخصال. ونتوقع من الذين سيواصلون المفاوضات في المستقبل أن يثبتوا أيضا تحليهم بتلك الخصال المهمة.

وبالطبع، فإن إحراز التقدم مستحيل من دون دعم نشط من جانب المجتمع الدولي. واجتماع اليوم يثبت بأن هذا الدعم سيتواصل في الواقع ليطال الأطراف في سعيها للسلام. وستقدم روسيا مساهمتها في الجهود الجماعية لكفالة التنمية السلمية والمستدامة في المنطقة. ولا نستطيع تحقيق سلام عادل ودائم وشامل إلا بالعمل معا باحترام الأساس القانوني المعترف به دوليا.

وسنقوم مع شركائنا بكل خطوة ضرورية لكفالة أن يكون الاجتماع الدولي حول الشرق الأوسط المقرر عقده في موسكو عام ٢٠٠٩ خطوة هامة إلى الأمام. وينبغي لنا أيضا أن نعمل لضمان الإسراع في العملية من أجل التوصل إلى اتفاق، وهو هدف مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم.

السيد ميليباند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة وبإمكانية التوصل إلى قرار جديد لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، سيكون الأول منذ عام ٢٠٠٤. إن العنف والتوتر والمظالم التي يتصف بها الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لها آثار عالمية. وحلها هو العمل المناسب الذي يقوم به المجلس.

ولا يفتقر مجلس الأمن إلى سياسة ثابتة إزاء الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن قراراتنا متباعدة زمنيا، إلا أنها اكتسبت أهمية ومركزا بسبب ندرتها. والقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) تدوي عالية بوصفها نقاط التفاف حول السلام. وصحيح أنه، بعد عام من النشاط المكثف، نستغل ذلك ونضيف رقما جديدا إلى مجموعة القرارات السابقة، والأهم من كل ذلك، نقرر استخدام عام ٢٠٠٩ بتصميم على إحراز تقدم في إطار مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

إن نقطة الانطلاق بالنسبة للمملكة المتحدة هي شواغل شعب إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. فهم متعبون وخائفون – متعبون بسبب النزاع ولكن أيضا بسبب الوعود الكاذبة؛ وخائفون من بعضهم البعض ولكن خائفون أكثر من المستقبل. وبعد مرور سنة على مؤتمر أنابوليس، لا تزال المناقشات الثنائية تفصيلية وجادة وتم إطلاق المسار السوري. ولكن التشكك والتشاؤم ازدادا. والصواريخ التي تطلق من غزة تسقط في مناطق أعمق في إسرائيل. والقيود الإسرائيلية، ولا سيما على الغذاء والدواء، تسبب معاناة حادة في غزة.

هناك العديد من الأشخاص الذين على استعداد للقول إنه لا يمكن أن يكون هناك حل قائم على أساس دولتين. إنني أشيد بتصميم الوزيرة رايس على عدم الانضمام إليهم. إن عملية أنابوليس لم تؤد إلى قيام دولة فلسطينية، ولكن غياب عملية أنابوليس كان سيتركنا في وضع أصعب. وقد تحدثت الوزيرة رايس بوضوح وقوة حول الرهانات، والرؤى والخطوات الضرورية. والآن علينا أن تقتدي بها وأن نساعد الأطراف على اتخاذ تلك الخطوات.

إن مشروع القرار المعروض علينا مهم لأنه يتبنى سلاما شاملا وعادلا ودائما. وهو يؤكد على أهمية مبادرة السلام العربية. وترحب المملكة المتحدة بهذا التأكيد. إن المسؤولية عن حل الصراع في الشرق الأوسط لا تقع على عاتق إسرائيل والفلسطينيين وحدهم، مع أن على كليهما أن يقودا العملية. والمسؤولية تقع على عاتق كل دولة في المنطقة إزاء السلام المستدام، بل يجب أن يكون حل الـ ٢٣ دولة وليس حل الدولتين: ٢٢ دولة عربية وإسرائيل تعيش جنبا إلى جنب في ظل الأمن. إننا نرحب بتوكيد الجامعة العربية مرة أخرى، باسم الدول الأعضاء فيها، بأن العالم العربي يرغب في إنهاء هذا الصراع رسميا وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. ونحن نؤمن أن الخطوط العامة لذلك السلام واضحة ويمكن أن تحظى بتوافق الآراء. وهي اعتراف واحترام الدول العربية لإسرائيل، ودولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ مع تسوية عادلة للاجئين والقدس عاصمة للدولتين، وهما إسرائيل وفلسطين.

وثمة حاجة إلى اتخاذ قرارات شجاعة من جانب كل الأطراف، وفي مقدمتها من جانب الطرفين الثنائيين في المفاوضات. وبالنسبة لإسرائيل، هذا يعني الوفاء بالتزاماتها في خارطة الطريق، وخصوصا فيما يتعلق بالمستوطنات غير الشرعية وتحسين ظروف الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وهذا يعني بالنسبة للفلسطينيين، إيجاد طريقة للتوحد حول المفاوضات ونبذ العنف. ويجب أن يعلم الذين يريدون نسف العملية بأننا مصممون على ألا نسمح لهم أن ينجحوا. وعلى حماس أن توقف إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين وأن تنبذ العنف وتبدي التزامها بالعملية السياسية من خلال التقدم نحو مبادئ اللجنة الرباعية.

وترحب المملكة المتحدة بالفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار بشأن تطوير القدرة الفلسطينية ومؤسسات الدولة الفلسطينية. وهذه أمور حيوية. ولا يمكن فصل العملية السياسية عن الحالة على الأرض. وينبغي لإحداها أن تعزز الأخرى. ووجود قوات أمن أفضل للفلسطينيين لا يعني حياة أفضل لهم فحسب، بل يعني أيضا أمنا أفضل لإسرائيل. إننا نشيد بجهود الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض لتحويل ذلك إلى واقع، ونحن مصممون على أداء دورنا في دعمهم.

إن دورنا هنا اليوم لا يقتصر على مجرد اعتماد قرار، بل هو تحد لكل من لهم مصلحة في المنطقة أن ينضموا إلينا في عام ٢٠٠٩. إن مخاطر القصور الذاتي واضحة، فالشلل والمواجهة هما أداة لتجنيد المتطرفين من مقديشو إلى مانشستر. ومكاسب العمل الفعال على العكس من ذلك تماما، أي عكس مسار أربعة عقود تزعزع فيها استقرار

الشرق الأوسط وأصبح العالم أقل أمنا. ولهذا السبب، تتعهد المملكة المتحدة أن تفعل كل ما بوسعها، ليس لتأييد مشروع القرار هذا فحسب، بل أيضا لدعم التقدم في التنفيذ.

السيد هي يافي (الصين) (تكلم بالصينية): إن عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن، في هذا الوقت الذي بلغت فيه مسألة الشرق الأوسط منعطفا هاما، يكتسي أهمية بالغة. ومنذ عملية أنابوليس، التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بدأت مفاوضات سياسية صعبة بين فلسطين وإسرائيل. وبذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة لتعزيز عملية السلام والدفع بها قدما. ولكن، للأسف، أخفقت المفاوضات في تحقيق فتح كبير في إطار الجدول الزمني المحدد. وفي المرحلة الحالية، فإن الحالة في الشرق الأوسط لا تواجه فرصا من أجل مزيد من التحسن فحسب، بل تواجه أيضا سائر أنواع الترقب والمخاطر. والتحدي المشترك الذي يواجهه المجتمع الدولي هو تأمين استمرار عملية السلام وتحقيق تقدم جوهري. ونعتقد أن اجتماع مجلس الأمن اليوم سيؤدي دورا إيجابيا في الصمود أمام هذا التحدي.

وما انفكت الصين تقول بأن على مجلس الأمن أن يؤدي دوره الواجب في معالجة مسألة الشرق الأوسط. وفي ظل الظروف الراهنة، المواتية لقيام مجلس الأمن باتخاذ قرار بشأن مسألة الشرق الأوسط، فإننا نرحب بمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي يدعو إلى دعم فلسطين وإسرائيل في المضي قدما بالمفاوضات السياسية بين الطرفين. إن رأينا الثابت هو أن المفاوضات السياسية تمثل المسار الوحيد القابل للاستمرار والصحيح نحو السلام الدائم في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، نتوقع من الطرفين بناء الزخم في المفاوضات بسرعة. كما نتوقع من الطرفين أن يعملا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بالإضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، من أجل التوصل في وقت مبكر ومن خلال المفاوضات إلى تحقيق توقعات البلدين للعيش جنبا إلى جنب في سلام.

وكما أوضح الأمين العام بان كي – مون مؤخرا، فإن الصين أيضا تتوقع أن يكون عام ٢٠٠٩ عام الحصاد لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن لدينا توقعات كثيرة. ولكننا ندرك أيضا أن الطريق إلى الأمام ينبئ بأنه سيكون محفوفا بالصعاب. والمهمة الأكثر إلحاحا التي نواجهها الآن هي التأكد من أن الطرفين كليهما سينفذان بشكل جاد التزاماتهما وسيمتنعان عن القيام بأية أعمال من شأنها تقويض الثقة المتبادلة أو الحكم المسبق على نتائج المفاوضات. إن بناء إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية وفرضها الحصار والإغلاق على غزة لا يتواءمان مع تهيئة البيئة الصالحة للمفاوضات.

وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي يواجهها الناس في الضفة الغربية وغزة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم مختلف المساعدات ودعم فلسطين بشكل فعال في بناء قدراتها والإسراع في تنميتها الاقتصادية.

إن السلام الدائم في الشرق الأوسط هو بالضرورة سلام شامل. وتحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. ونتوقع أن تعمل سوريا وإسرائيل، وكذلك لبنان وإسرائيل، على تحسين علاقاتها الثنائية من خلال محادثات السلام، بينما ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده الدبلوماسية بطريقة عملية. إن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ تنطوي على إمكانية كبيرة بالفعل وينبغي البناء عليها.

إن آلية المجموعة الرباعية تؤدي دورا هاما في النهوض بالتسوية الشاملة لمسألة الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، نتوقع من تلك الآلية أن تبذل جهودا أكبر. إننا ندعم المشاركة النشطة للأمين العام في أعمال المجموعة الرباعية.

وفي الوقت ذاته، نتوقع من الآلية أن تعزز الاتصالات الاعتيادية والتنسيق مع مجلس الأمن. والصين جاهزة ومستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في أداء دور بناء في السعي إلى تسوية مناسبة لمسألة الشرق الوسط في موعد مبكر وتحقيق السلام الشامل والدائم والعادل في المنطقة.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أشكركم سيدي الرئيس على دعوتكم لعقد هذه الجلسة، ونعبر عن الترحيب بحضوركم لرئاستها. كما نحيي حضور السادة الوزراء ومعالي الأمين العام لهذه الجلسة الهامة، التي تعقد للنظر في مشروع قرار خاص بالقضية الفلسطينية ونأمل أن يمثل عودة عن مسلك سلكه المجلس خلال السنوات الماضية.

إن ليبيا تؤمن بأن على مجلس الأمن، بحكم صريح الميثاق، أن ينظر ويقرر بشأن هذه المسألة التي تمثل تهديدا مستمرا للأمن والسلام منذ أكثر من ستة عقود، وصاحبها حجم هائل من المعاناة للشعب الفلسطيني وبقية شعوب المنطقة، وانتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية غير مسبوقة في اتساع نطاقها وطول أمدها، كما كانت وراء حروب عديدة وأعمال عنف متواصلة.

وبالرغم مما سبق، أحجم المجلس منذ سنوات عن اتخاذ قرارات واضحة وحاسمة، وحتى في الحالات التي اتخذ فيها قرارات، بقيت هذه القرارات – كما يقال – حبرا على ورق، لانعدام إرادة سياسية حقيقية لدى البعض للبحث عن حل عادل يحترم الشرعية الدولية التي ترفض العدوان وتأبى الاحتلال وتدين قهر الشعوب.

إن ليبيا، إذ ترحب، من حيث المبدأ، بالمسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يتناول القضية الفلسطينية، ترى أن التعميم، وعدم الوضوح المتعمد، وإغفال التصدي لانتهاكات الشرعية الدولية، لا يخدم السلام بقدر ما قد يضر به. فقد يفسره المعتدي والمحتل بأنه نوع من القبول بالمسلك الذي دأب على سلوكه ومباركة لسياساته، وهو ما قد يدفعه للتمادي، وقد ترى فيه الضحية دليلا على عدم جدية المجتمع الدولي وتحيزه وازدواجية معاييره. وهو ما يدفع إلى مزيد من الإحباط واليأس، بكل ما لليأس والإحباط من انعكاسات.

لقد وصلت الحالة في المنطقة خلال هذه السنة إلى درجة غير مسبوقة من التردي على الأرض فمنذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ – تاريخ انطلاق عملية أنابوليس – تصاعدت ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي: استمر القتل والاعتقال، وتكثف الاستيطان، واشتد الحصار على قطاع غزة، وارتفع عدد الحواجز في الضفة الغربية، وهو ما يجعل ظروف المعيشة اليومية لا تطاق، ويتعذر معه النشاط الإنساني بكل صوره. واستمر هدم البيوت، وتواصل بناء الجدار العازل أغلبه على الأرض الفلسطينية، بل وشهد العالم كله اعتداءات الإرهابيين والمتطرفين من المستوطنين ضد الفلسطينيين. وامتد هذا العنف إلى العرب داخل الخط الأخضر. وسمعنا جميعا تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين مؤخرا تقدم الدليل على أن وراء اعتداءات المتطرفين قبولا وتشجيعا رسميين، سواء داخل الخط الأخضر أو خارجه.

ما سبق ذكره انتهاكات صريحة لمتطلبات خريطة الطريق وتعهدات أنابوليس، والقوانين الدولية

أولا يقول لهذا المجلس شيئا تصريح مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية: ”لا بد من تحرك عاجل لتطبيق المعيار المتفق عليه بشأن مسؤولية حماية السكان المدنيين الذين يتعرضون لعقاب جماعي من خلال سياسات توازي جريمة ضد الإنسانية؟“.

وليس من المنطقي، أو ليس من الواضح أن الحد الأدنى لتوفير الظروف لحل عادل يتطلب إدانة هذه الممارسات ووضع حدا لها؟!

إن ليبيا، الحريصة على السلام، والتي عملت وتعمل دائما من أجله، ترى أن هذه الممارسات لا يمكن أن تمثل طريقا للسلام، وترى أن إغفالها والتغاضي عنها دعوة غير مقصودة للتمادي فيها.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي.

إن جلسة اليوم حدث بالفعل، إذ نستعد لاعتماد مشروع قرار بشأن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، وهو أمر لم يحدث منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. وخلال هذه السنوات الأربع والنصف سنة الماضية التي سادها الصمت، ما فتئت فرنسا تحث مجلس الأمن على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في الشرق الأوسط.

ولهذا السبب، يسرنا أن المجلس، المكلف بولاية صون السلم والأمن، سيكون بمقدوره اليوم أن يعبر عن نفسه. ونود أن نشكر مقدمي مشروع القرار، الذي يذكرنا في فقرته الأخيرة بأن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد نظره، مما يفسح له المجال ليقوم بدور أقوى.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي تتولى فرنسا رئاسته، حدد للتو رؤيته بشأن عملية السلام في إعلان اعتمده المجلس الأوروبي في اجتماعه الذي عقده يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر. واقتبس منه:

”ستظل عملية السلام في الشرق الأوسط أولوية رئيسية للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩. وتمس الحاجة لإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وسيبذل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه، عمليا وسياسيا، للدفع بعملية السلام قدما في العام المقبل، من خلال العمل بصورة وثيقة مع شركائه الدوليين، لا سيما في المجموعة الرباعية، بغية التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي/الفلسطيني يقوم على دولتين تعيشان في سلام وأمن. كما سيؤيد الاتحاد الأوروبي المحادثات بين إسرائيل وسورية، ولبنان، إذا تسنى ذلك. ويرحب المجلس الأوروبي بالجهود الرامية إلى إحياء مبادرة السلام العربية، بما في ذلك الرسالة التي وجهها وزراء الخارجية العرب إلى الرئيس المنتخب السيد باراك أوباما، في إطار نهج شامل من أجل إحلال السلام بين إسرائيل والمنطقة برمتها. ونحث الولايات المتحدة، تحت إدارتها الجديدة، على أن تنضم إلينا لجعل عملية السلام أولوية آنية ومركزية“.

وبصفتي الوطنية، أود أن أشدد على عدد من النقاط.

أولا، وفي ما يتعلق باعتقادنا، على النحو الذي عبر عنه مشروع القرار، فإننا نرى أنه يجب دعم عملية التفاوض الإسرائيلية – الفلسطينية، التي انطلقت منذ مؤتمر أنابوليس، دعما قويا بغية التوصل إلى اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن ينص هذا الاتفاق على إقامة دولة فلسطين وتشمل الضفة الغربية وغزة، و تكون قابلة للبقاء ومستقلة وديمقراطية وذات سيادة، و تعيش في سلام وأمن، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمة للدولتين، مثلما أعلن عن ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية في خطابه أمام الكنيست، في ٢٣ حزيران/يونيه الماضي.

وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا بصورة ملحة إلى المصالحة بين الأطراف الفلسطينية. ولتحقيق هذا الهدف، ندعم جهود الوساطة التي تقوم بها مصر، وسنؤيد أي حكومة تحترم الالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير

الفلسطينية، وتدعم بعزم مفاوضات السلام مع إسرائيل، وتتماشى سياساتها وإجراءاتها مع مبادئ المجموعة الرباعية.

والعنصر الثاني الذي يكتسي أهمية هو أن فرنسا، شأنها في ذلك شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، تؤيد اتباع نهج شامل لحل النزاع الإسرائيلي – العربي، على النحو الوارد في مشروع القرار المعروض علينا. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة السلام العربية التي نرى أنها توفر أساسا متينا وهاما لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونرى أنها تمكن أيضا من شمول المسارين السوري واللبناني، مما نعتبره أمرا أساسيا جدا.

يجب علينا الآن أن نترجم الفرصة التي تمثلها تلك المبادرة إلى عمل بكفالة تنفيذها. وللقيام بذلك، نحن مستعدون للعمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بشأن نهج تدريجي من أجل بلوغ الأهداف الكبيرة للمبادرة. وبالتالي، يمكن للمرء أن يتصور قيام جميع الأطراف بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي ستمكن من إطلاق دينامية إيجابية.

إن الثقة في الواقع عنصر أساسي في هذه العملية. وتتعلق الثقة بالفعل بالعنصر الثالث الذي أود أن أؤكده ألا وهو وجوب حدوث تغيير ملموس وسريع على أرض الواقع. ويبرز مشروع القرار بدوره أهمية احترام الالتزامات التي قطعت في سياق خارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، ولئن كان هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به لإنهاء الإرهاب والعنف، لا يسع المرء إلا أن يقرّ ويرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها السلطة الفلسطينية في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون، ولا سيما في جنين ونابلس.

نرى أن هذا التقدم يقتضي من إسرائيل اتخاذ خطوات متبادلة، بدءاً من مسألة الأرض – الأرض مقابل الأمن، والسلام مقابل الأرض. وكما يعلم المجلس، ذلك أحد الأركان التي تقوم عليها عملية السلام. وكما فعل الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة، تود فرنسا أن تذكّر إسرائيل بأنه من الضروري والمُلحّ وضع حد لأنشطة الاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي، وبما في ذلك القدس الشرقية أيضا. إن إتباع أي سياسة أخرى سيشوه مصداقية المفاوضين وسيؤثر سلبا على النتيجة النهائية للمفاوضات، وهو الأمر الذي يحث مشروع القرار الطرفين على عدم الإقدام عليه.

وبالطبع، ليس الطرفان وحدهما اللذان يتحملان المسؤولية. ومن المستصوب كذلك أن يحشد المجتمع الدولي ككل أيضا الدعم للسلطة الفلسطينية، كما يدعو إلى ذلك مشروع القرار. وستُبقي فرنسا التزاماتها بشأن هذه النقطة. وستراقب عن كثب المتابعة لمؤتمر المانحين للدولة الفلسطينية، الذي عُقد في باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، لتمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز قدراتها المؤسسية.

وإذا كان هناك في نهاية المطاف رسالة تود فرنسا أن تبعث بها في كل مناسبة – حتى وإن لم ترد في مشروع القرار المقدم إلى المجلس – فهي الحاجة المطلقة لاحترام القانون الإنساني. ويحظر هذا دون تحفظ الأعمال الإرهابية التي تضرب السكان المدنيين من دون تمييز، مثل الهجمات وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وكما يعلم المجلس، فالقانون الإنساني يحظر كذلك أي شكل من أشكال العقاب الجماعي ويدعو أطراف الصراع إلى توفير حرية وصول المساعدة الإنسانية. وعلينا ألا ننسى أنه يجب الاسترشاد بهذه القواعد في معالجة الوضع في غزة.

ستؤيد فرنسا مشروع القرار قيد النظر اليوم. ونأمل في أن يمكننا من إحراز التقدم على الطريق الصعب نحو السلام. ومن هذا المنظور، نأمل أن يقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الطرفين، ولا سيما من خلال إسهامه في اللجنة الرباعية. وختاما، عندما يحين الوقت، ستكون فرنسا والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام، بالتعاون مع المجتمع الدولي

بأسره، في الترتيبات الدولية التي يأمل الإسرائيليون والفلسطينيون أن يستفيدوا منها لضمان السلام.

السيد هوانغ تشي تونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويبين هذا الاجتماع مرة أخرى التزامنا المشترك بمعالجة قضية هامة جدا تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، وهي قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه.

بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط قبل ١٧ عاما في مدريد على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وانطلقت رسميا بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قبل ١٥ عاما، في واشنطن، بالتوقيع على اتفاقات أوسلو، وتنشيطها مرة أخرى الذي صاحبته الآمال العريضة والكثير من التوقعات في أنابولس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

طيلة العقدين الماضيين تقريبا، لم نشهد آمالا كبيرة وتوقعات كثيرة فحسب، إنما كثيرا من الإحباط واليأس أيضا. وفي غضون ذلك، لا يزال الفلسطينيين يرزحون ويعانون الأمرين تحت نير احتلال إسرائيل غير المشروع.

وتقف الآن عملية السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى أمام فرص وتحديات متجددة. وفي هذه المرحلة الحرجة، يسعد وفد بلدي أيما سعادة أن يرى الطفرة الحالية في الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ويظهر ذلك جليا في استمرار إسرائيل وفلسطين على حد سواء بالالتزام بالمفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي مسترشدتين بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابولس وخريطة الطريق. كما نشهد الدعم القوي من المجتمع الدولي في سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت في باريس وبيت لحم ولندن وبرلين لإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

ومن الجدير بالذكر أيضا التقدم الملموس الذي أحرز بين إسرائيل والأطراف المعنية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، والجهود المحلية التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية من أجل المضي قدما في الأعمال التحضيرية لإقامة دولتها وجهود الوساطة الاستباقية التي تبذلها اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة.

كما أن هناك العديد من التطورات الإيجابية في المنطقة، مثل المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل والخطوات الواعدة في الحوار اللبناني – الإسرائيلي، وتطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا، فضلا عن تزايد الاستقرار في لبنان منذ توقيع اتفاق الدوحة.

لذلك، هناك أسباب وجيهة تبعث على الأمل في إمكانية أن تفضي هذه التطورات الإيجابية في نهاية المطاف إلى بيئة مؤاتية للثقة المتبادلة والتعايش السلمي، بحيث يمكن لجميع دول المنطقة قطف ثمار السلام. ومن شأن هذه التطورات الإيجابية أيضا تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة جنبا إلى جنب في وئام مع جيرانها.

ولا يزال وفد بلدي يسلّم بهذا التقدم. على الرغم من إنه جدير بتقدير مضاعف بالنظر إلى الحالة الصعبة التي سادت في السنتين الماضيتين، قد لا يكون له أثر يذكر ما لم تتم زيادة توطيده على شكل تصميم ملموس والتزام من جانب إسرائيل وفلسطين بمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، على نحو مرضٍ وبطريقة سلمية، في شتى المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان. ونحن مقتنعون تماما أنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تجمع بين بذل الجهود والإرادة السياسية

الحقيقية لإبقاء عملية السلام على المسار الصحيح وتفادي تكرار سيناريوهات الماضي حيث ما أن تبدأ الجهود الرامية إلى تعزيز التفاؤل تلوح في الأفق، سرعان ما تخبو هذه الآمال وتتلاشى.

في هذه اللحظة الحاسمة التي تزداد فيها احتمالات التوصل إلى السلام في المنطقة وتومض الآمال من جديد في تسوية سلمية للصراع بين إسرائيل وفلسطين، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي خطوة أو بيان من شأنه تقويض عملية السلام والمس بمفاوضات الوضع النهائي.

وينبغي بذل جهود متضافرة إضافية لتحقيق المزيد من التحسينات الملموسة على أرض الواقع على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧(٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق ونتائج أنابولس.

ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق رؤية الدولتين والتوصل إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية التي جرى أمس في مبنى الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يولد الاجتماع المقبل للجنة الرباعية في موسكو زخما أكبر لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع المسارات.

في الختام، يود بلدي أن يؤكد مجددا دعمه الثابت لإيجاد حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة وفي دولة مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكركم، سيدي، على تنظيم هذا الاجتماع الوزاري بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونرحب ترحيبا حارا بوزيرة الخارجية في الولايات المتحدة ووزير الخارجية في الاتحاد الروسي ووزير الخارجية في المملكة المتحدة ونائب وزير الشؤون الخارجية في الصين، الذين انضموا إلينا اليوم.

ونود أيضا الإعراب عن شكرنا للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتقديمهما مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا اعتمد مشروع القرار، ستكون هذه هي المرة الأولى في خمس سنوات تقريبا التي يعبر فيها المجلس عن نفسه بصورة موضوعية بشأن الشرق الأوسط.

ويذكر مشروع القرار بقرارين مهمين. يرجع تاريخ الأول إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، عندما بعث الأمين العام السابق كوفي عنان رسالة إلى مجلس الأمن يحيل بها نصا أعدته المجموعة الرباعية بعنوان ”خريطة طريق معتمدة على الأداء تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين“. وجاء في خريطة الطريق:

> ”وستفضي أي تسوية يتفاوض الطرفان بشأنها إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وبقية جيرانها. وستؤدي هذه التسوية إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وذلك استنادا إلى الأسس التي أرساها مؤتمر مدريد، والى مبدأ الأرض مقابل السلام“ (S/2003/529، المرفق، الصفحة ٢)

وتمضي خريطة الطريق تقول:

”وهذه المبادرة عنصر حيوي في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى سلام شامل على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي“. (المرجع نفسه)

والقرار الثاني المعروض علينا اليوم اتخذ خلال اجتماع عقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أنابوليس، ماريلاند. ولخص رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش النتيجة في تفاهم مشترك بين الطرفين يقول:

”نعرب عن عزمنا على وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة وعقود من الصراع بين شعبينا، وبدء عهد جديد من السلام القائم على الحرية والأمن والعدل والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل، ونشر ثقافة السلام واللاعنف، والتصدي للإرهاب والتحريض، سواء ارتكبه فلسطينيون أو إسرائيليون. وتعزيزا للهدف المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، نتفق على أن نبدأ فورا مفاوضات ثنائية بنية حسنة بغية التوصل إلى معاهدة سلام، تحل كل القضايا العالقة، بما في ذلك كل القضايا الجوهرية بدون استثناء، كما تنص الاتفاقات السابقة“.

وما يشغلنا هو، أنه منذ إعلان المجموعة الرباعية قبل خمس سنوات، لم تتحسن الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في فلسطين. على العكس، زادت حدة الاحتلال غير المشروع لفلسطين الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وما برح الفلسطينيون يواجهون المحن التي يفاقمها الحظر المالي وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار العازل غير القانوني، فضلا عن القيود على الحركة والوصول، التي يعطلها أكثر من ٦٠٠ حاجز طريق. وبعد ١٢ شهرا من اجتماع أنابوليس، لم تتمخض المفاوضات السياسية عن أي نتائج ملموسة.

ومشروع القرار المعروض علينا ليس مثاليا، لأنه يغفل قضايا مهمة كثيرة يجب أن يتصدى لها المجلس. وتشمل النشاط الاستيطاني غير القانوني المستمر في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. وفي الخليل، هاجم المستوطنون الإسرائيليون المنازل والمزارع الفلسطينية. ولم ينته العنف ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. ورغم ذلك، سيؤيد وفدي مشروع القرار، لأنه يجدد التزام الطرفين بالالتزامات التي اتفقا عليها. وما برحنا نشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على مواصلة المفاوضات لتحقيق الهدف المتمثل في قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء عاصمتها القدس الشرقية.

ومشروع القرار، إذا اعتمد، سيواجه اختبارين هامين. الأول هو ما إذا كان الطرفان سينفذان أحكامه، والثاني ما إذا كان المجلس سيكفل تنفيذ قراراته. وإذا تقرر إغفال مشروع القرار، سيزيد ذلك من إضعاف مصداقية المجلس.

ويحدونا الأمل أيضا في أن ينظر إلى مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي نوه مشروع القرار إلى أهميتها، باعتبارها إسهاما جادا في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتنص المبادرة العربية على تأكيدات أكثر وضوحا وتحديدا يتوقع صدورها عن إسرائيل والبلدان العربية.

وتدعو المبادرة العربية إسرائيل إلى التأكيد على التالي: انسحاب إسرائيلي كامل من كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مرتفعات الجولان السورية، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، إضافة إلى بقية الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة

١٩٤ (د-٣)؛ والقبول بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون القدس الشرقية عاصمتها. وبناء على ذلك، تؤكد البلدان العربية أنها ستعتبر أن الصراع العربي – الإسرائيلي قد انتهى، وتبرم اتفاق سلام مع إسرائيل وتوفر الأمن لجميع الدول في المنطقة، وتقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل.

الشعب الفلسطيني مشرد منذ ٦٠ عاما. ولم يحظ جيل بعد جيل من الأطفال الفلسطينيين مطلقا بمنزل خلافا للمعازل والمخيمات التي يشغلونها في أنحاء العالم. والفلسطينيون الذين بقوا تعين عليهم أن يتحملوا ٤٠ عاما من الاحتلال غير المشروع بمآسيه التي لا توصف. وفي قطاع غزة، يعيش مئات الآلاف من الفلسطينيين تحت حصار كامل، على أقل القليل الذي يبقيهم أحياء ليوم آخر.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أوصي وفدي بأن يدعو المجلس السيد توني بلير، ممثل المجموعة الرباعية ورئيس الوزراء السابق في المملكة المتحدة، إلى إطلاع مجلس الأمن على جهوده في المناطق المحتلة. ورغم أننا سنترك المجلس قريبا، ما زلنا نأمل أن يقبل السيد بلير دعوته ويحضر في أوائل العام الجديد. ومن المهم أن يستمع المجلس بشكل مباشر إلى معاناة الشعب الفلسطيني، وربما يحفز ذلك المجلس على اعتماد مشروع قرار شامل في المرة القادمة. وفي الوقت الراهن، يتعين الاكتفاء بمشروع القرار المعروض علينا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بوجودكم، سيدي، هنا في نيويورك لترؤس هذا الاجتماع الهام. ويشكر وفدي أيضا الأمين العام على بيانه، ويرحب بوزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وكذلك بنائب وزير خارجية الصين ونائبة الأمين العام.

ترحب كوستاريكا بأية مبادرة للنهوض بالسلام في الشرق الأوسط. لكننا، مقتنعون بنفس القدر بأن انتشار الجهود في هذا الاتجاه لا يعفي المجلس من مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين نثمّن عمل اللجنة الرباعية، لم يتلق معظم أعضاء المنظمة شيء يُذكر من المعلومات عن عمله. إننا وإلى جانب وفود أخرى، ولا سيما وفد جنوب أفريقيا، طلبنا مرارا من المجموعة الرباعية أن تقوم بإبلاغ المجلس عن إجراءاتها بهدف تكميل الجهود، مثلما أيدنا اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة من جانب مجلس الأمن، بدل المزيد من الدور الهامشي الذي قام به في السنوات الأخيرة.

لقد عُرض علينا مشروع قرار لنقوم باعتماده في نهاية هذا الاجتماع. وسنؤيد مشروع هذا القرار، رغم أننا كنا نفضل أن يتضمن، وبصفة خاصة، الوضع الإنساني المأساوي في غزة الذي سببه، في رأينا، الرد المفرط على الهجمات الإرهابية على الأراضي الإسرائيلية. وكنا نفضل أيضا إجراء مناقشة دقيقة للنص ونأسف أن ذلك لم يكن ممكنا. ومع ذلك، نعتقد أن إجراء المجلس بشأن قضية الشرق الأوسط، وهو ما كنا نحثه عليه خلال السنة، أمر إيجابي جدا.

إن وفدي على قناعة بأن هناك علاقة وثيقة بين الآفاق السياسية للسلام والوضع الاقتصادي – الاجتماعي والإنساني على الأرض. وهذه علاقة لا يمكن للمجلس أن يتجاهلها. فهناك الكثير من الإجراءات التي تتناقض مع قرارات المجلس وخارطة الطريق، وكذلك الدعوات إلى القضاء على دولة إسرائيل. ويرى وفدي أنه من غير المقبول على الإطلاق أن يشير أعضاء في هذه المنظمة إلى أعضاء آخرين، متجاهلين وجودهم كدولة ويهددون حقهم في البقاء.

ويساور كوستاريكا القلق إزاء ما نسمعه تقريبا كل يوم من هيئات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية والبنك الدولي.

ومنذ نيسان/أبريل، زاد عدد الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي المقابل، زاد أيضا عدد المستوطنات غير الشرعية بصورة كبيرة منذ مؤتمر أنابوليس. ولن تنجح الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء سلام فياض وممثل اللجنة الرباعية الخاص من أجل تعزيز الازدهار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وتحسين مستوى المعيشة للسكان إلاّ إذا تم عكس هذا الاتجاه المتدهور.

ولهذه الأسباب جميعها، كانت كوستاريكا تحبذ مشروع قرار يحدد المسائل الأساسية في الصراع بالاسم. ونأمل أن يقوم المجلس يوما ما في المستقبل بالإعراب عن نفسه وتحليل التزام الأطراف بتعهداتها بموجب خارطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويؤيد وفدي مبادرة اليوم آملا في أن توفر زخما جديدا لعملية السلام للتوصل إلى اتفاقات نهائية ومحددة وقابلة للتحقق ومستدامة بحلول عام ٢٠٠٩، التي كانت صعبة المنال في عام ٢٠٠٨، والتي ستؤدي إلى السلام الذي لم يحققه الفلسطينيون والإسرائيليون في ستة عقود.

وبالنسبة لوفدي، تمثل الملاحظات التي أشار إليها رئيس المجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر خطوة إلى الأمام في إجراءات المجلس فيما يتعلق بالمسائل المحددة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يقوض مصداقية الأطراف في عملية السلام. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري للمجلس أن يتخذ المزيد من الإجراءات في شكل قرار، أي ما هو أكثر من بيان شفوي، وذلك لإعطاء عملية السلام زخما جديدا ولمعالجة العقبات التي تمنع عمليات التفاوض الثنائية من تحقيق نتائج.

وفي الختام، نرحب بالمبادرتين اللتين قُدمتا خلال هذا الشهر، ونذكي روح الأمل في أن تؤديا إلى تغيير في الممارسة السائدة من شأنه أن يمكّن المجلس من الإعراب عن نفسه في الوقت المناسب فيما يتعلق بالأحداث على الأرض، كما هو الحال مع الحالات الأخرى التي ينظر المجلس فيها.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يتقدم لكم بالشكر، سيدي، على تنظيمكم وترؤسكم اجتماع اليوم. ويشهد حضور الوزراء والأمين العام، الذين نرحب بهم مع الاحترام، على أهمية هذا الاجتماع.

لقد قيل إن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الإسرائيلية – الفلسطينية، هي بالتأكيد واحد من أعقد البنود وأكثرها مفارقة في جدول أعمال المجلس. إنها مفارقة لأنه رغم إجماع الرأي على أنه لا بد من التوصل إلى حل دائم، تجد الأطراف والمجتمع الدولي صعوبة في التوصل إلى حل سياسي مقبول لدى الجميع.

وكما تم التذكير به في هذا المجلس، طُرحت عدة مبادرات لتحقيق هذا الهدف، بما فيها المبادرة العربية في عام ٢٠٠٢ التي ما زالت تنتظر التنفيذ الكامل. ولذلك، علقت آمال كبيرة على مؤتمر أنابوليس ووفرت الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيه أساسا صلبا لحل الصراع في الوقت المناسب وبصورة مقبولة. وعند تقييم النتيجة، لا بد من التسليم مرة أخرى بأننا ما زلنا بعيدين جدا عن بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر أنابوليس، ليس لعدم وجود

إجراءات متابعة دعما للعملية. ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بمؤتمر باريس للمانحين المعقود في شهر كانون الأول/ديسمبر والمبادرتين المصرية واليمنية.

وللأسف، ما زالت هناك عقبات حقيقية تعترض طريق السلام، بما في ذلك استمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحصار غزة الذي أدى إلى مأساة إنسانية تثير القلق وقيام حماس بإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، من بين عقبات أخرى. ولهذه الأسباب جميعها، يؤيد وفدي مبادرة مجلس الأمن بإرسال رسالة تشجيع وتأييد للأطراف يناشدها بإبقاء روح عملية سلام أنابوليس حية وبحالة جيدة، وذلك بالعمل على إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وتحقيقا لتلك الغاية نحث الأطراف على مواصلة حوارها الصريح وأن تقدم تنازلات شجاعة من أجل حل خلافاتها العالقة. ويتعين عليها تعزيز تدابير بناء الثقة ومواصلة احترام الهدنة بين حماس وإسرائيل. ولا بد من تشجيع جميع المبادرات، خاصة تلك التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية وتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، بما فيها مبادرات المجموعة الرباعية. ولمجلس الأمن ذاته دور هام يؤديه، ولا بد له من أن يؤديه على الوجه الأكمل. ويجب عليه قبل كل شيء أن يتخذ الخطوات التي يمكنه اتخاذها بموجب الميثاق لكي يكفل تنفيذ قراراته في هذا الشأن.

وليست الرؤية المتمثلة في قيام دولة فلسطين جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن كاملين برؤية خيالية، كما أنها لا تتنافى مع الأمن الإسرائيلي. بل هي تكفل السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وتؤمن بوركينا فاسو إيمانا صادقا بهذه الفكرة وتحث الطرفين وجميع الجهات الفاعلة المعنية على العمل من أجل بلوغ هذا الهدف المشروع.

لقد وِلد في أنابوليس أمل كبير على الطريق إلى تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لأننا ندرك كما تدرك الأطراف أن عملية أنابوليس من أفضل الفرص التي أتيحت حتى الآن لتسوية النزاع. وبالنظر إلى الغرض من هذه المناقشة، وهو التشجيع على استمرار المفاوضات التي بدأت في أنابوليس لجعل الارتداد عنها أمرا غير وارد، فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض علينا تحقيقا لهذا الغرض.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): قد لا توجد مسألة دولية أكثر أهمية لبلدي، إندونيسيا، أو أقرب إلى قلوبنا، من الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

ولذلك قدمنا الدعم باستمرار للجهود الرامية إلى تحقيق هذه التسوية، استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن ثم فقد أثنينا على التزام الأطراف بموجب عملية سلام أنابوليس. وأعربنا عن تقديرنا للدور الحيوي الذي تقوم به المجموعة الرباعية في التشجيع على إيجاد حلول مقبولة من جميع الأطراف للصراع في الشرق الأوسط. ونحن مثابرون في نفس الوقت على تقدير إسهامات بلدان المنطقة وجامعة الدول العربية في جهود السلام في الشرق الأوسط، بجملة طرق منها مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

ومن دواعي الأسف أن سجل مجلس الأمن في الآونة الأخيرة إزاء هذه المسألة لم يكن بالممتاز. وبالرغم من عقد الجلسات الشهرية المنتظمة بشأن هذه المسألة حين كانت الحالة في الميدان تتطلبها، أظهر المجلس المرة تلو المرة عجزه

عن الخروج برأي جماعي، والتعبير عنه بصوت واحد. ولقد كان صمت المجلس إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين، يصم الآذان.

ويمثل هذا اليوم تغييرا طيبا. فجلستنا اليوم تقدم التشجيع الإيجابي لجميع الأطراف على الاستمرار في جهودها بل ومضاعفتها، للدخول في مفاوضات قوية جارية ومستمرة ولبذل قصارى الجهد للتوصل إلى خاتمة مجدية تركز على النتائج. وفي هذا الصدد، يوضح مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم ضرورة أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي خطوات من شأنها تقويض الثقة أو المساس بنتائج تلك المفاوضات. ومن ثم يتحتم المحافظة على وقف القتال الذي توسطت فيه مصر في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

ومن الضروري قبل كل شيء أن ترفع إسرائيل فورا الإغلاق عن معابر غزة. فالسكان المدنيون في قطاع غزة يعانون مشاق ومصاعب لا يمكن قبولها. ولا بد من معالجة محنتهم بشكل عاجل. ولا يقل عن ذلك أهمية أن تنهي إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على الفور. والواقع أن التحدي يتمثل في إيجاد طريقة لكفالة عدم وجود أي فجوة بين جهود السلام والحالة على أرض الواقع. فكلما توطدت جهود السلام واكتسبت زخما، يجب أن تواكبها تطورات إيجابية على أرض الواقع. ولا بد من أن يشعر الناس بعائدات السلام.

هذا هو المنظور الصحيح، وليس هذا لمجرد وجود قدر زائد من المعاناة والتضحية، وإنما أيضا لأن التحسينات على الحالة على أرض الواقع سوف تعزز بدورها زخم المفاوضات. ويلزم أن نحول الحلقة المألوفة من العنف المتصاعد إلى حلقة محمودة من الحوار والمصالحة والتعاون. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة للجهود الدولية المبذولة لتطوير المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتعزيزها، على النحو المذكور في مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم.

ويستلزم السلام الشامل والدائم بحق في الشرق الأوسط ألا يقتصر الحل على الصراع بين إسرائيل وفلسطين، بل أن يشمل أيضا المسارين الإسرائيلي اللبناني والإسرائيلي السوري. أما على المسار الإسرائيلي اللبناني، فما زال يلزم عمل الكثير لتحقيق هدفي الوقف الدائم لإطلاق النار والحل الطويل الأجل على النحو المتوخى بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأما المفاوضات على المسار الإسرائيلي السوري فهي متوقفة منذ مدة طويلة. غير أنه يمكن تمييز بعض بوادر على التنشيط من خلال إجراء محادثات غير مباشرة. وتود إندونيسيا أن تشدد على أن السلام الشامل في الشرق الأوسط يتطلب إحراز تقدم على هذين المسارين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يمكن أن يكون اجتماع المجلس اليوم أكثر ملاءمة مما هو في توقيته. ونرى أن هذا الاجتماع ونتائجه يتيحان إمكانية لتوطيد عملية السلام بل ويوفران منطلقا لمزيد من التقدم. ومن المهم أيضا أنه يشير إلى نهوض المجلس مرة أخرى بتحمل المسؤوليات التي أناطها به الميثاق. فلا بد أن يمارس مجلس الأمن نفوذه الإيجابي على عملية السلام بالشرق الأوسط، ولا جدال أن ذلك في مقدوره.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود يا سيدي الرئيس أولا وقبل كل شيء أن أشكركم على حضوركم اليوم في مجلس الأمن، كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ونائب وزير خارجية الصين.

وتعرب بنما عن ترحيبها بعقد هذه الجلسة للنظر في المبادرة المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتقديم مشروع قرار عن الحالة في الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن للنظر فيه. وبعد يومين من الآن سوف يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في هذا الموضوع نفسه. لذلك

سنكتفي في هذه المناسبة بالتعليق على مشروع القرار المعروض على المجلس.

وللوهلة الأولى يبدو أن النص قيد النظر خال من الجوهر. غير أن القراءة المتأنية للنص تظهر أنه يحدد بدقة كافية مختلف المسائل التي يتألف منها هذا الصراع. فالإشارات إلى قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الموضوع، وإلى التزام الطرفين بالامتثال لأحكام خارطة الطريق، وإلى أهمية مبادرة السلام العربية، وإلى عملية المفاوضات الثنائية الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي بدأت في أنابوليس هي انعكاس لدعم هذا المجلس لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولأهداف المجلس التي يجب الوفاء بها، وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش في سلام وأمن مع جيرانها، وبصفة خاصة مع إسرائيل.

وترى بنما أن الهدف الرئيسي من مشروع القرار المطروح هو توفير حافز لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويرى وفدنا أن النص قيد النظر يفي بذلك الهدف. لذلك سندلي بصوتنا مؤيدين لهذا النص.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لوزيرة الخارجية رايس ولوزير الخارجية لافروف على هذه المبادرة الأمريكية الروسية الطيبة التي ستمكننا من إنهاء هذه الجلسة باتخاذ قرار بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إن مجلس الأمن، إذ يتكلم مرة أخرى بعد صمت طويل، ونأمل أن يكون ذلك بصوت واحد، يذكّر الشعوب المعنية بأن المجتمع الدولي بأسره ما زال يشعر بالقلق حيال مصيرها. ويؤكد المجلس من جديد، بالتذكير في مشروع قراره بالمبادئ التوجيهية للمفاوضات الثنائية الجارية، على مسؤوليته عن دعم العملية حتى بلوغ الهدف الذي يتشاطره الجميع ألا وهو – إنهاء الصراع وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولديها مقاومات البقاء في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها.

واليوم، بعد مضي ١٣ شهرا على مؤتمر أنابوليس، وللمرة الأولى خلال ثمانية أعوام يوجد زخم كاف للتوصل إلى اتفاق السلام المنتظر لأكثر من ٦٠ عاما. وما زالت المحافظة على ذلك الزخم ومستقبل الحل القائم على وجود دولتين يتطلبان اهتمامنا والتزامنا على عدة مستويات.

أولا، تشهد المفاوضات الثنائية المكثفة التي يتابعها الإسرائيليون والفلسطينيون على الاستثمار السياسي الكبير من جانب الطرفين، وخاصة في مقاومتهما للمحاولات المتكررة للمتطرفين على كلا الجانبين لعرقلة المفاوضات. ولا يسعنا سوى أن نرحب بتأكيد الطرفين نفسيهما على أنه لا رجعة الآن في هذه الديناميكية السياسية. ويلزم للمفاوضات اليوم أكثر من أي وقت مضى، تقديم الدعم المحلي والدولي الكامل، بصرف النظر عن نتائج فترة الانتقال السياسي المستمرة الآن.

وعلى الصعيد المحلي، سيتطلب دعم عملية التفاوض في المقام الأول إجراء تحسينات ملموسة ومرئية في الحالة على أرض الواقع. وفي الضفة الغربية، يُظهر التقدم الذي أحرز مؤخرا في المجال الاقتصادي، وقبل كل شيء، المجال الأمني، منافع البرنامج السياسي لرئيس الوزراء سلام فياض، فضلا عن المنافع المشتركة لزيادة التعاون من جانب السلطات الإسرائيلية. وإلى جانب إطلاق سراح السجناء السياسيين، تؤدي هذه النتائج إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتشير إلى الطريق الذي يتعين اتباعه؛ وهي ينبغي أن تشجع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء على زيادة جهودهم للوفاء بالتزاماتهم.

وتزيد من إلحاح إحراز ذلك التقدم الحوادث التي حصلت مؤخرا. إن استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ينذر بالخطر. وتلاحظ بلجيكا أن

استمرار النشاط الاستيطاني ظل يدان بالإجماع لأنه يتناقض بشكل واضح وكامل مع الرغبة المعلنة في إرساء الثقة المتبادلة واللازمة بعملية السلام. ومع ذلك، وقبل كل شيء، فإن هذا النشاط غير قانوني ويعرض للخطر إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. والأمر الذي يعزز بشكل إضافي شعورنا بالقلق هو أعمال العنف التي يرتكبها عمدا المستوطنون المتطرفون ضد الوكالات الإسرائيلية لإنفاذ القانون، وفي المقام الأول، ضد المدنيين الفلسطينيين. ولذلك نناشد السلطات الإسرائيلية تجميد النشاط الاستيطاني فورا وكفالة عدم إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب.

وبعد خمسة أشهر من الهدوء والأمل في قطاع غزة، ما زالت الحالة الإنسانية لسكانها متدهورة وهي الآن حالة كارثية. ويجري مرة أخرى إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، ويوجد خطر حقيقي لاحتمال استئناف التردي إلى العنف، وأول ضحاياه دائما هم المدنيون. ولذلك تدعو بلجيكا جميع الأطراف الفاعلة، وحماس على وجه الخصوص، إلى العمل بصورة عاجلة على تمديد الهدنة بغية كفالة التطبيع البالغ الأهمية للحالات الأمنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية، الذي يتطلع إليه السكان المعنيون بصورة شرعية. وفي ذلك السياق، نشارك المجموعة الرباعية تأييد جهود مصر الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وإطلاق سراح العريف شاليط.

وعلى الصعيد الدولي، شهد العام الماضي تكثيفا ملحوظا للدعم الدولي والإقليمي الذي يظهر بالفعل في الرد الإيجابي إلى حد كبير على اجتماع أنابوليس. وأسهمت بلجيكا وشركاؤها الأوروبيون بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية في الاجتماعات التي عقدت في باريس ولندن وبرلين وبيت لحم. ومن خلال الاتحاد الأوروبي، شاركنا أيضا في المجموعة الرباعية، التي تعكس اجتماعات قمتها الخمسة التي عقدت في عام واحد زيادة الالتزام السياسي. وتؤيد بلجيكا اضطلاع المجموعة الرباعية بدور أوسع في متابعة تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما. كما نرحب بالمشاركة المنتظمة في اجتماعات أعضاء لجنة متابعة مبادرة السلام العربية.

إن بلجيكا، رغبة منها في زيادة المشاركة الدولية في تلك العملية الواعدة ولكنها هشة، ستصوت مؤيدة مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة وروسيا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على ملاحظاته الاستهلالية وأن أنوه بوجود نائب الأمين العام.

وفي البداية، أود أن أعرب عن تأييد حكومتي لمشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

إن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية تدخل الآن مرحلة دقيقة. ونحترم رغبة كلا الجانبين في إبقاء المفاوضات سرية، وندعم عزمهما، كما تبين خلال اجتماعهما مع المجموعة الرباعية في شرم الشيخ، على مواصلة المفاوضات بمسؤولية، بالرغم من الصعوبات القائمة. والأمر الذي يتسم بأهمية أساسية هو التوصل إلى اتفاق شامل في شكل معاهدة للسلام يتم تنفيذها بدون المزيد من التأخير.

ونحن ندرك أنه ما زالت توجد فجوات كبيرة بين مواقف الطرفين إزاء عدد من المسائل الأساسية، ولكننا نؤمن بأن الإسرائيليين والفلسطينيين بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى التوصل إلى حلول ملموسة، لا مبادئ غامضة يمكن أن تؤدي إلى نزاعات في المستقبل. ووفرت لنا خريطة الطريق ومؤتمر أنابوليس الوسائل لمواصلة السير في الطريق الذي نسلكه، ونحن مقتنعون بأن العملية السياسية الجارية لا بد أن تصبح عملية لا رجعة فيها. والأمر الأساسي هو أن تضطلع المجموعة الرباعية بأكبر دور حاسم في رصد تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما على أرض الواقع.

وإزاء تلك الخلفية، ما زالت إيطاليا مقتنعة بأن الاتحاد الأوروبي، بتأكيده على ضرورة ترك المسؤولية الأولية عن إدارة المفاوضات على عاتق الطرفين، لن يتردد في تقديم دعمه لتنفيذ اتفاق السلام النهائي في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، نرى أن الأمر الأساسي هو مواصلة الإسهام في تعزيز المؤسسات الفلسطينية وفي بناء قدراتها من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية وإصلاح المؤسسات وقطاع الأمن. ولا يمكن ضمان أمن إسرائيل والاختتام الناجح لعملية السلام التي تستند إلى الحل القائم على وجود دولتين إلا بإنشاء دولة فلسطينية في المستقبل لديها مؤسسات سليمة تعمل وفقا لسيادة القانون والحكم الرشيد.

إننا نرى أن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ما زال يشكل أولوية عليا في الإطار الإقليمي الهش، ولكن الأمر الهام بشكل مماثل هو دعم وتعزيز اتباع نهج بنّاء من جميع دول المنطقة نحو جميع مسارات عملية السلام. ونرحب بمشاركة جامعة الدول العربية وأعضائها في دعم السلطة الفلسطينية ودعم الرئيس عباس، اقتصاديا وسياسيا على حد سواء، ونشجع هذه المشاركة. وفي ذلك السياق، لدى مبادرة السلام العربية إمكانية كبيرة، وينبغي استغلالها وتطويرها بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة.

ونشعر بالقلق من تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة واستمرار أعمال العنف في المناطق الواقعة على حدود إسرائيل. والأمر الملح هو إعادة التهدئة والمحافظة عليها وإعادة فتح المعابر الحدودية بغية السماح للسكان بالحصول على السلع والخدمات. ويشكل داعيا للمزيد من القلق تسريع بناء المستوطنات وحوادث العنف التي يرتكبها في الأيام الأخيرة المستوطنون ضد الموظفين الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين.

ونرحب بالقرار الجريء الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بمنع وقوع المزيد من أعمال العنف وبإخلاء المستوطنات غير القانونية. ونناشد إسرائيل مواصلة السير في ذلك الطريق مع الإدراك المشترك بأن توسيع المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية، لا يؤدي إلى تيسير الحوار، ولكنه بدلا من ذلك يؤدي إلى تقويض مصداقية المفاوضين الفلسطينيين في نظر الرأي العام.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجماهيرية العربية الليبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.